الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية مؤسسة

اثر الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في المؤسسة الاقتصادية

– دراسة استبيان –

إعداد الطلبة:

– عبدالله نفيسة

– صابر طويل

–عيسى تواوة

تحت إشراف:

– د. مُحَّد البشير بن عمر

السنة الجامعية: 2023/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل أولا ونحمده حمدا كثيرا على توفيقه وامتنانه

لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والاحترام

الكامل، إلى الأستاذ المشرف **"محمد البشير بن عمر"** الذي أطرنا

ووجهنا طيلة مدة البحث، وبكل تواضع دون كلل أو ملل...

فهرس المحتويات

شكر وتقديرج
فهرس المحتويات
مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول:الاطار النظري للحوكمة والمؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية الحوكمة 5
المطلب الأول: التطور التاريخي للحوكمة 5
المطلب الثاني: مفهوم وأهمية الحوكمة 7
المطلب الثالث: مبادئ واهداف الحوكمة..... 1
المطلب الثالث: آليات الحوكمة 8
المبحث الثاني: تعريف وخصائص المؤسسة الاقتصادية.....13
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية 13
المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية.....15
المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية.....15
المطلب الرابع: تصنيف المؤسسة الاقتصادية 17

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: عرض ومناقشة النتائج 22
المطلب الأول: تحديد الاتجاه العام حسب قيم المتوسط المرجح.....22
المطلب الثاني: توزيع افراد العينة المؤهل العلمي 25
المطلب الثالث: توزيع افراد العينة التخصص العلمي.....26
المطلب الرابع: توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية 27
المبحث الثاني: اختبارات الدراسة.....28
المطلب الاول: عرض وتحليل وصفي لإجابات أفراد العينة نحو محاور الدراسة.....28
المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Normality Distribution Test) . 31
الخاتمة.....35
قائمة المراجع 38

مقدمة عامة

1. توطئة:

لقد أصبحت حوكمة الشركاتالموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول ، مثل الالهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م ، وأزمة شركة Ermon والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م ، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002م، وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة؛ وفي ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث الهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ والآليات الحوكمة الشركات ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد وانعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المالية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها.

2. الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق تتضح لنا معالم الإشكالية والمتمثلة في:

ما هو الآثار الداخلية والخارجيةللحوكمةفي المؤسسة الاقتصادية؟

3. الفرضيات:

تساهم الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين جودة المعلومات المالية لمؤسسةالاقتصادية

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفهوم لجان المراجعة وأهداف تكوينها.

- دراسة وتحديد مفهوم وأهداف ومقومات الحوكمة

- دراسة العلاقة الحوكمة وآثاره الداخلية والخارجية في المؤسسة.

5. أهمية الدراسة:

استحوذت قضية الحوكمة على اهتمام كبير في السنوات الأخيرة، إلا أن العمل بآلياتها لم يلق القدر الكافي من الاهتمام في المؤسسات الاقتصادية، خاصة من خلال التطورات التنافسية التي تسعي المؤسسات الاقتصادية إلى الرفع من كفاءة وفعالية أداء المؤسسات بهدف تحقيق ميزة تنافسية، بحيث تحاول آليات الحوكمة من توافق المتطلبات الداخلية لمنظمة مع المتطلبات الخارجية لها مما يحسن من أداءها وبالتالي كسبها لميزة في السوق.

6. منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج العلمي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي في تكوين الإطار النظري ، بينما يتمثل المنهج الاستقرائي في تجميع بيانات الدراساتالميدانية.

7. صعوبات الدراسة:

تلقينا في اعداد هذه الدراسة عدة صعوبات من بينها حداثة الموضوع وتشابه الدراسات مما جعل صعوبة في اختيار المعلومات وتصنيفها.

الفصل الأول:

الاطار النظري للحوكمة والمؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

المطلب الأول: التطور التاريخي للحوكمة

في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارات الشركات في أن تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين، وفي مقابل ذلك الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة، ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلى مزيد من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات، وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت عام 1929م فكر علماء القانون بدراسة الشركة الحديثة والملكية الخاصة حيث رسخ يوجين فأما ومايكل جنسن قانون فكرة الفصل بين الملكية والسيطرة ونظرية الوكالة (Agency Theory) كوسيلة لفهم حوكمة الشركات[1].

ركزت نظرية الوكالة (Agency Theory) عند ظهورها على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح بهدف حماية حقوق ومصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري من طرف مجالس الإدارة لتعظيم مصالحهم الخاصة، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات حيث قامت العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه

[1] عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، القانون والاقتصاد، الرياض، 2012، ص21.

مهنة المحاسبة والمراجعة على زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وفي عام 1987 م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى (CommissionTreadway) والمتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يتعلق بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم التقارير المالية[1].

وقد أثار موضوع الحوكمة جدلا كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى الشركات وقطاع المصارف و إلى قلق المستثمرين على استثماراتهم، الأمر الذي أدى ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991م وتحددت مهمتها بوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر، وفي عام 1992م تم إصدار أول تقرير عن هذه الجنة ركز عن دراسة العلاقة بين الإدارة والمساهمين، ثم توالت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها، وكذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخرا، وعلى سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي كان لها دور الريادة في عام 2000 م بذلك الموضوع، وفعلا تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وهناك جهودا مماثلة لبعض الدول العربية التي تسعى للالتزام بقواعد الحوكمة حيث تم الاتفاق بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام[2].

[1] محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006، ص ص12. 14.

[2] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص28-30.

المطلبالثاني: مفهوم وأهمية الحوكمة

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة

تجدر الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحوكمة هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسرا وطواعية، حيث اعتبره البعض هو امتداد للفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Corporate Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات[1].

ومصطلح حوكمة الشركات يهدف إلى إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة للحفاظ على حقوق حملة الأسهم والسندات بالشركة وأصحاب المصالح، وتنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة وهذا يعني نقلة نوعية في مفهوم التحكم والسيطرة على الشركات بعيدا عن الفردية والعشوائية واللامبالاة، ولكي تحقق الشركة أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، ولا يختلف مفهوم الحوكمة في الشركات باختلاف نشاط الشركات فمفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات المالية والبنوك هو نفس المفهوم في باقي الأشكال الأخرى من الشركات التجارية باعتبار أن البنوك هي شكل من أشكال الشركات، كما أن

[1] علاء فرحات طالب، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

تعريف حوكمة الشركات لا يتناول شكلا محددا من أنواع وأشكال الشركات، فيمتد عند البعض ليشمل جميع أنواع الشركات والمنظمات الحكومية غير الهادفة للربح[1].

والواقع أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين القانونيين والاقتصاديين لمصطلح حوكمة الشركات والسبب هو تداخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد ككل، "فتعرف حوكمة الشركات وفقا لغرضها بأنها الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف الأفراد والمجتمع. فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل"[2].

ونظرا لتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDفقد أوردت مفهوم لحوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والأسلوب الناجح لممارسة السلطة لتحقيق الأهداف المسطرة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة والفعالة للاستخدام الأمثل لموارد وأصول الشركات والمؤسسات[3].

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) حوكمة الشركات في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات

[1]أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص ص 10-11.

[2]نفس المرجع السابق، ص 11.

[3]ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعةالإسلاميةغزة، 2009، ص 16.

والتأكيد على كفاية الضوابط لا نجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"[1].

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"[2].

في حين عرف (wolfensohn) حوكمة الشركات بانها ذلك "النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية"[3].

من خلال ما سبق يمكننا تعريف حوكمة الشركات على أنها:

عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تنظيم الممارسات السليمة للرقابة والتوجيه وتحسين أداء الشركة لتعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لإرضاء المساهمين وحماية مصالحهم.

الفرعالثاني: أهمية الحوكمة

وجدت حوكمة الشركات اهتمام كبير في الآونة الأخيرة نتيجة، حالات الفشل الإداري والمالي المتتالية التي أصابت العديد من الشركات الكبرى حيث أخذ العالم نتيجة هذا الفشل ينظر إلى حوكمة الشركات بنظرة جديدة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الفشل تتمثل في الثقة في الشركات والتشريعات، ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين الشركات والحكومة، وحصول هذه الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل دون علم المساهمين بذلك وإخفائها بطرق ونظم محاسبية مبتكرة، وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات بقوائمها المالية وقد اكتسبت حوكمة الشركات

[1] The Institute Of Internal Auditors، «The Lessons that Lie Beneath»، Tone at the Top، USA: February 2002، p:02.

[2]Alamgir، M، «Corporate Governance: A Risk Perspective»، paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development، a Conference organized by the Egyptian Banking Institute، May 7 – 8، 2007، Cairo، p:03.

[3]علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص24.

أهمية أكبر بنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى انتشار الفساد وانعدام الثقة، أما إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات يؤدى إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري والمالي وتشجيع الإفصاح والشفافية[1].

وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، والوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، فحوكمة الشركات الجيدة توفر حوافز مناسبة وعادلة لمجلس الإدارة ولإدارة الشركة، كما تسهل عملية الرقابة الفعالة وتوفر درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق وتخفيض تكلفة رأس المال واستخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة[2].

كما تنبع أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة لعل من أهمها مما يلي:

1.1. الاقتصاد: تساهم حوكمة الشركات في نمو وتعدد الشركات، التي تعمل في مجالات حيوية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، و لها أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية و جذب الاستثمارات من الخارج و الداخل، وزيادة تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي[3].

---

[1] عبد الصبور عبد القوى علي المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2012، ص ص36-37.

[2] محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006، ص 28.

[3] هيئةالسوقالمالية،حوكمةالشركات،المملكةالعربيةالسعودية،صص 05-06،علىالموقع:http://bakheetgroup.com/pdf/Ebooks/Book_13.pdf

1.1. الشركات: إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة، وبالتالي خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل، وتقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات للوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل للتوسع في نشاطها و تقليل المخاطر وبناء الثقة مع أصحاب المصالح[1].

المطلبالثالث: مبادئ واهدافالحوكمة

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة

نظرا لاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة قد أدى إلى زيادة حرص العديد من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية لدراسته وتحليله وإصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق السليم له، ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبنك التسويات الدولة (BIS) ممثلا في لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي:

1.مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، في الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري في الفترة من 27 إلى 28 أبريل عام 1998، بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات عن حوكمة الشركات، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل مخصص بهدف وضع مبادئ تمثل وجهات نظر الدول الأعضاء، كما استفادت من مساهمات عدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة، كذلك مساهمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد وافق الوزراء على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

[1] نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

لحوكمة الشركات في الاجتماع الوزاري بتاريخ 26 و27 مايو 1999[1]، وهي خمسة مبادئ اختيارية، والتي تعتبر لحد الآن الأساس في تطبيق حوكمة الشركات، وتضمنت تلك المبادئ العديد من التعديلات الهامة التي صدرت بعد العديد من المشاورات المكثفة، وقد وافقت الدول الأعضاء في المنظمة على إضافة مبدأ سادس وضع في الأولوية في 22 أفريل 2004، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[2]:

1.1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: لكي يتم ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات فإنه من الضروري وضع أساس مؤسساتي وتنظيمي وقانوني فعال يعتمد عليه كل المشاركين في السوق لإنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وأن يشجع على شفافية وفعالية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات حسب كل اختصاص بين مختلف الجهات مع مراعات الخدمة العامة، وبالتالي له تأثير على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق وعلى الحوافز التي يخلقها المنافسين فيه[3].

1.2. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: توصي المنظمة في هذا المبدأ على حقوق المساهم العديدة والمتمثلة في التداول والشراء والبيع والتحويل وغيرها، حيث تضع عدة إرشادات لضمان تطبيق هذا المبدأ عن طريق تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم، وسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بها في الوقت المناسب، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، وحق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس[4].

---

[1] محمد مصطفي سليمان، مرجع سابق، ص 42.

[2] سالم بن سالم بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة، الأردن، 2010، ص ص 29. 30.

[3] محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2007، ص 40.

[4] سالم بن سالم بن حميد الفليتي، مرجع سابق، ص 31.

3.1. المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين: يجب أن يضمن اطار الحوكمة توفير المساواة بين كافة المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والأجانب وغيرهم وتعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وحمايتهم من أي عملية استحواذ، وتجنب التحيز ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية، والمساواة بين جميع الفئات للاطلاع على كافة المعلومات[1].

4.1. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يأكد هذا المبدأ على ضرورة الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما ينص عليها القانون، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح لخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستمرار في المشاريع القائمة، وعندما تنتهك حقوق أصحاب المصالح فينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات، ويجب توفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تتاح لهم فرصة الحصول على كل المعلومات وأن تؤدي تلك الأليات بدورها إلى تحسين مستوى الأداء[2].

5.1. الإفصاح والشفافية: يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظرا لما يقدمه من شفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركات والأسواق المالية، حيث اهتم بضمان توافر الإفصاح المتساوي وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات، ومسؤولية المراجع الداخلي والخارجي عن المعلومات المفصح عنها، وينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية ولا يقتصر على المعلومات التالية[3]:

---

[1] هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2009، ص 33.

[2] طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 45.

[3] أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص ص 22- 24.

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة؛
- أهداف الشركة؛
- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت؛
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم؛
- العمليات المتصلة بأطراف من الشركة؛
- عوامل المخاطرة المتوقعة؛
- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرين؛
- هياكل الحوكمة وسياستها.

6.1. مسؤولية مجلس الإدارة: الهدف من وضع هذا المبدأ هو ضمان مجلس الإدارة بالاعتناء بمهامه ومسؤولياته، حيث وضعت كذلك الجزاءات التي يتعرض لها عند مخالفتهم لهذه المسؤوليات أمام الشركة والمساهمين، ويجب أن تكون المبادئ عامة لتطبيقها على أي هيكل لمجلس الإدارة الذي يكلف بالإشراف على إدارة الشركة، وهو مسؤول بصفة رئيسية عن الأداء الإداري وتحقيق عائد مناسب للمساهمين مع منع تعارض المصالح وتحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة على الشركة، واحترام القوانين المطبقة بما فيها قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتساوي الفرص والصحة، وفي بعض الدول وجدت الشركات أن من المفيد توضيح وتحديد بدقة المسؤوليات التي يتولاها مجلس الإدارة وتلك التي تتولاها إدارة الشركة[1].

2.مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية(Basel committee)

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالميةفي عام 1999 إرشادات خاصة بالحكومة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية[2]:

[1] محمد مصطفي سليمان، مرجع سابق، ص 55.

[2] دادنعبدالغني، سعيدةتلي، فعاليةالحوكمةودورهافيالحدمنالفسادالماليوالإداري، الملتقىالوطنيحول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012، ص 04.

- وضع مواثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة والسليمة بين هذه المؤسسات.
- وضع استراتيجية للشركة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها وبمساهمة الإفراد في ذلك.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- وضع صيغة وآلية للتعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا. ·
- إيجاد نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة مع تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر خاصة في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح؛
- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة

سليمة، وكذلك المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز في كل تعويضات أو ترقيات أو عناصر

أخرى؛

- ضمان توفير وتدفق المعلومات داخليا وخارجيا بشكل مناسب.

3.مبادئ مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في سنة 2003 م قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات واهم هذه الأسس هي[1]:

- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة؛

[1] بروشزينالدين، دهيميجابر، دورآلياتالحوكمةفيالحدمنالفسادالماليوالإداري، الملتقىالوطنيحول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012، ص ص 06-07.

- إيجاد خطوات إضافية تضمن الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة الجيدة.

3.1. المستثمرون وحملة الأسهم: تساعد حوكمة الشركات في حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وتساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر في أداء الشركة في المستقبل، وترمي أيضا حوكمة الشركات إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية وتؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم، والحد من حالات تضارب المصالح، والإفصاح التام عن أداء الشركة والوضع المالي لها يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات[1].

4.1. أصحاب المصالح الآخرين: تسعى حوكمة الشركات إلى بناء علاقة وثيقة و قوية بين إدارة الشركة والعاملين وموردیها ودائنيها وغيرهم، وتضمن السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة وتعظم ثروة الملاك وتدعم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة و تحقيق أهدافها الاستراتيجية[2].

وباختصار أصبحت قواعد حوكمة الشركات في كافة أنحاء العالم أداة لجذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية على مستوى الدول، والالتزام بقواعد حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود سوق تمتاز بالشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث اهتمت العديد

[1] نصر علي عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 25.

[2] دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعاليةالحوكمةودورهافيالحدمنالفسادالماليوالإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07، ماي 2012، ص 03.

من الهيئات المعنية بوضع هذه القواعد لتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجالس الإدارة.

الفرع الثاني: أهدافحوكمة الشركات

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
- إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
- عدم الخلط بين مسئوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه؛
- المراجعة وتعديل القوانين الحاكمة في الشركة لكي تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين مجلس الإدارة والمساهمين[1]؛
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة؛
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛
- تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة[2]؛
- تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها؛
- تحسين خاصية مصداقية المعلومات وسهولة فهمها؛

[1] عدنانبنحيدربندرويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص32.

[2] زرزار العياشي وشرقرق سمير، حوكمة الشركات – المفهوم ، الخصائص، الركائز، والأهمية الاقتصادية– الملتقى الوطني الثالث حول: سبل
تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007، ص 16.

- زيادة قدرة الشركات على تحسين موقفها التنافسي وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال أخرى[1]؛
- تحسين وتطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة؛
- تجنب حدوث الأزمات حتى في الدول، التي لا يوجد للشركاتتعامل نشط في الأسواق المالية؛
- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخوصصة وضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثمارات؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس[2].

مما سبق يتضح أن هذه الأهداف تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة بهدف محاربة الفساد الإداري بكل صوره، وخلق أنظمة للرقابة فعالة، وحسن استخدام موارد الشركة للحرص على قدرتها التنافسية، وتعميق دور السوق المالي وجب الاستثمارات لتنمية المجتمع والدولة.

المطلب الثالث: آليات الحوكمة

الآلية هي منظومة تشمل مجموعة من الأجزاء التي تعمل بتناسق وتعاون وكل خلل في جزء منها يودي إلى توقف المنظومة بكاملها أو خلل في طريقة عملها، وبالتالي تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة المهمات والممارسات التي تضمن للشركة السيطرة على بيتها الداخلية والتكيف مع بيتها الخارجية بهدف حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوى المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة

[1] محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص ص22 – 23.

[2] إبراهيمالسيدالمليحي،دراسةواختبارتأثيرآلياتحوكمةالشركاتعلىفجوةالتوقعاتفيبيئةالممارسةالمهنيةفيمصر،الكويت،2008 ، ص 14.

على أداء إدارة الشركة ومراقب الحسابات، ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين داخلية وخارجية على النحو التالي:

1. الآليات الداخلية للحوكمة

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

1.1. مجلس الإدارة: في ظل مفهوم حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة سوف يقوم بالنيابة عن المستثمرين بمسائلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مصالح المستثمرين، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة للشركة تؤدى عن طريق المحاسبة أمام مجلس الإدارة إلى أداء اقتصادي أفضل وتحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة، ومن خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة تزيد من احتمالات سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال والأزمات بما يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم ستظل في أمان، كما أن إشراف مجلس الإدارة ينبغي أن يعمل على منع التهاون الإداري، وضمان استبدال المديرين الذين يخفقون في أداء أعمالهم، ولكي تكون هذه المجالسفعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، والإشراف الجيد من طرف مجلس الإدارة يؤدى إلى تطبيق الحوكمة للشركات التي تنعكس على تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الثقة في دخول الأسواق والبقاء فيها لكي يستفيدون المساهمون من ارتفاع قيمة السهم[1].

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في الإشراف والتوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأسيس مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

- **لجنة التدقيق:** بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، وجدت لجنة التدقيق اهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، ويرجع هذا

[1] محمد مصطفي سليمان، مرجع سابق، ص ص 95. 96.

الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات[1].

- **لجنة المكافآت:** ركزت اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة، على ضرورة أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، و قد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة في مجال الشركات المملوكة للدولة، بهدف ضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية[2].
- **لجنة التعيينات:** عندما يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين يجب أن يكون أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهممع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، وبهدف ضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات، منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقييم مهاراتهم باستمرار، ويجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين وأن تتوخى الموضوعية، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من الشركة[3]...الخ

1.1. المراجعة الداخلية: هي وظيفة إدارية تابعة لادارة المؤسسة تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى، لتقييم مدى مسايرة التطبيق العملي للخطط

---

[1] بروشزينالدين، دهيميجابر، دورآلياتالحوكمةفيالحدمنالفسادالماليوالإداري، الملتقىالوطنيحول: حوكمة الشركات كأالية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012، ص 12.

[2] عزيزةبنسمينة، طبني مريم، الملتقىالدوليالسابعحول:الصناعةالتأمينية،الواقعالعمليوآفاقالتطوير – تجاربالدول- ،جامعةحسيبةبنبوعليبالشلف، يومي 03. 04 ديسمبر ، 2012، ص 08.

[3] نفس المرجع ، ص09.

والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوّة والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى، والهدف الأساسي من المراجعة الداخلية هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وبقيام المراجع الداخلي لعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة والتعاليق حول العمليات التي تم مراجعتها، وعليه فيمكن القول أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط مستقل داخل المنشأة يهدف إلى التأكد من دقة وفاعلية الأنظمة والتعليمات والإجراءات المطبقة داخلها، وتزويد الإدارة بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضعف حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال[1].

2. الآليات الخارجية للحوكمة

آليات حوكمة الشركات الخارجية هي عبارة عن ضغوط تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، ووسيلة رقابة لأصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، بهدف تطبيق قواعد حوكمة الشركات، ومن هذه الآليات نذكر ما يلي:

1.2. منافسة سوق المنتجات أو الخدمات وسوق العمل الإداري: تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وإذا لم تقم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح أو غير مؤهلة، سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. إذن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري، سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين ولا يتم إشغال مسؤولين من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية[2].

---

[1] شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004 ص ص 70. 72.

[2] عزيزقبنسمينة، طبني مريم، مرجع سابق، ص 10.

2.2. **الاندماجاتوالاستحواذات:** لاشك فيه أن الاندماجاتوالاستحواذات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، ويمكن أن تحدث الاندماجاتوالاستحواذات لأسباب مختلفة، فيمكن أن تكون لأسباب استراتيجية لتحسين العمليات التشغيلية أو المالية، ويمكن أن تندمج الشركات لتنويع نشاطها، أو من أجل النمو وزيادة القوة السوقية، وكل الاندماجيات هي في جوهرها استحواذات، بهدف جعلها مربحة عن طريق خفض التكاليف، أو التخلص من النفقات غير الضرورية أو من خلال الدعم المالي من طرف الشركة المستحوذة، أوعن طريق التخلص من مديرها والاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض[1].

3.2. **التدقيقالخارجي:**يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة الجيدة للشركات، **لأن** المتتبع لتاريخ تطور مهنة مراجعة الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت و تطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، و ذلك لحاجة ملاك الشركة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها المتاحة. و يعرف التدقيق الخارجي على أنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات فيما يتعلق بحقائق حول وقائع و أحداث اقتصادية، ثم إيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك للتحقق، وكان هدفها في مراحل تطوره الأولية وقائي ينحصر في اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعب، ثم تحول بعد ذلك إلى البحث ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة و عادلة عن نتائج العمليات، وعن المركز المالي في نهاية الفترة أم لا، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح[2].

4.2. **التشريعوالقوانين**:لقد أثرت بعض التشريعات والقوانين على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال عند إصدار قانون ساربينزأو كسلي في سنة

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 431. 433.

[2] بن يخلف آمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002 ص 12.

2002 المعروف باسم قانون الإصلاح المحاسبي للشركات العامة وحماية المستثمرين، و زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين[1].

المبحث الثاني: تعريف وخصائص المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف المفكرين للمؤسسة الاقتصادية عبر الزمان، وحسب الاتجاهات والمداخل التي يتبناها كل واحد منهم، وفيما يلي نستعرض مجموعة من التعريف[2]:

يعرفها M.Truchy بأن "المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي".

ويعرفها François Peroux كما يأتي: "المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته"[3]

كما تعرف أيضا بأنها: "جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاجٍ لغرض التسويق، وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"[4].

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 456. 457.

[2] – ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1988، ص09.

[3] – نفس المرجع، ص10.

[4] – إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، بدون دار نشر،ط2، بدون سنة نشر، ص13.

وفضلا عن ذلك فهي "كمنطقة اقتصادية اجتماعية مستقلة نوعا ما، توجد فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني"[1].

وتعتبر أيضًا المؤسسة "كوحدة إقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"[2].

ولعل أشمل تعريف للمؤسسة الاقتصادية هو التعريف الآتي: "المؤسسة هي تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات، مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه وتبعا لحجم ونوع نشاطه"[3].

ومن خلال التعاريف السابقة، يتضح لنا أن المؤسسة كيانا اعتباريا مستقلا ويتحدد نشاطها بالإنتاج والمشكل من أحد العنصرين السلع أو الخدمات، ولها موارد مالية وبشرية، ورغم ذلك تبقى التعاريف الواردة غير شاملة، خاصة مع التطور الذي شهدته نظرية المؤسسة ونظريات الإدارة.

نستخلص مما سبق ذكره، أن المؤسسة مكونة من العناصر الآتية[4]:

- **الموارد المادية:** وهي الوسائل المستخدمة في العملية الإنتاجية من آلات ومباني ومواد أولية.
- **الموارد البشرية:** وهي تلك الموارد المتمثلة في الطاقات العضلية والفكرية لعمال المؤسسة.

---

[1]– عبد الرزاق بن حبيب ، اقتصاد و تسيير المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص24.

[2]– عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993، ص24.

[3]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص11.

[4]– إبراهيم بختي، دور الانترنت و تطبيقاته في المؤسسة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2002، ص16.

- **مركز القرار:** وهو المكلف بتسيير النشاط الإنتاجي للمؤسسة.
- **التنسيق:** هو ناتج نشاط المؤسسة المتولد عن عنصر العمل المبذول لتحويل المواد الأولية إلى سلع مادية، أو عنصر العمل المبذول لتقديم خدمات للأفراد أو الجماعات.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

كما سبق ورأينا، أن هناك عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية اختلفت بحسب الزمان والإيديولوجيات، وقد توصلنا إلى أن التعريف الجاري مفاده أن المؤسسة الاقتصادية المعنية بالدراسة هي كل منظمة تتفاعل فيها الموارد البشرية و المادية والمالية و تنشط في المجال الاقتصادي تهدف إلى تحقيق الاستمرارية والربح، ورغم اختلاف التعريف إلا أن المؤسسة الاقتصادية تكاد تشترك في بعض الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات هذه الخصائص حاولنا تلخيصها – حسب ما ورد عن عمر صخري– كالآتي[1]:

1- تتمتع المؤسسة الاقتصادية بشخصية قانونية مستقلة تترتب عليها مجموعة من الواجبات والمسؤوليات.

2- القدرة على أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

3- القدرة على البقاء والتكيف مع الظروف المحيطة بها في حدود إمكاناتها.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية

هناك عدة أهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها، وغلبا ما تكون هذه الأهداف متداخلة فيما بينها، ويمكن إجمالها فيما يأتي[2]:

1-3-1 الأهداف الاقتصادية: وأهم هذه الأهداف التي يمكن أن تحققها المؤسسة الاقتصادية هي:

[1]- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1993، ص25.

[2]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص17–21.

أ- **تحقيق الربح:** يعتبر الربح من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة اقتصادية، لأنه بفضله تستطيع تمويل نشاطاتها من دفع للأجور لعمالها وتسديد التزاماتها اتجاه شركاتها، ويسمح لها بتحديد وسائل الإنتاج لديها، ويعتبر الربح أهم معيار على نجاح المؤسسة.

ب- **تحقيق متطلبات المجتمع:** ويكون هذا من خلال السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية إلى المجتمع الذي تنشط فيه.

ج- **عقلنة الإنتاج:** وذلك بالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، حتى تتفادى المؤسسة الوقوع في مشاكل اقتصادية، وبالتالي تسبب الخسارة لملاكها وللمجتمع ككل، وذلك من خلال حرمانه من السلع والخدمات ومناصب العمل التي كانت توفرها.

1-3-2 الأهداف الاجتماعية: ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يأتي:

أ- توفير مناصب الشغل في المناطق التي تنشط فيها هذه المؤسسات الاقتصادية، مع ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال الذين تشغلهم.

ب- تحسين مستوى معيشة العمال، وذلك من خلال الزيادة المستمرة في الأجور تماشيا مع زيادة تطور المؤسسة ونجاحها، وكذا مع الزيادة في الاحتياجات المعيشية لهؤلاء العمال.

ج- إحداث أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع، وذلك من خلال المنتجات الجديدة التي تقترحها المؤسسة على زبائنها والتي لم يتعودوا معلى استهلاكها من قبل.

د- العمل على ضمان تماسك العاملين وتآلفهم، وذلك من خلال الحوار والتشاور بين كل الأطراف داخل المؤسسة واحترام نظامها.

هـ- توفير التأمين لسلامة العمال وصحتهم، كالتأمين الصحي والتامين من الحوادث والتقاعد، كما توفر المرافق الضرورية لراحة العمال كالسكنات الوظيفية، المخيمات الصيفية وغيرها.

1-3-3 الأهداف التكنولوجية: وتعتبر من الأهداف الضرورية التي تسعى إليها المؤسسة لتحقيقها، لأنها تضمن لها التطور والنمو والبقاء، وأهم هذه الأهداف:

أ- البحث والتطوير في أساليب وطرق الإنتاج، وهذا من خلال إنشاء مصلحة ومخابر خاصة بهذا الجانب، الشيء الذي يسمح للمؤسسة بتحسين إنتاجها والرفع من قدراتها التنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

ب- المساهمة في الخطة العامة للبلاد في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وذلك من خلال التنسيق والتعاون في مختلف مؤسسات ومراكز البحث العلمي والجامعي في مشاريع بحث مشتركة تعود بالفائدة على المؤسسة والمجتمع ككل.

1-3-4 الأهداف الثقافية والرياضية: ويمكن إيجازها فيما يأتي:

أ- توفير الوسائل الترفيهية والتثقيفية التي تسمح لعمال المؤسسة وأولادهم بالترفيه والتثقيف من مسرح ومكتبات ورحلات، وذلك لما لهذا الجانب من تأثير إيجابي وفعال على المستوى الفكري للعامل.

ب- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى، وهذا ما يؤثر على مردودية المؤسسة بالإيجاب خاصة وعلى الدخل الوطني عامة.

ج- تخصيص أوقات للرياضة التي تعتبر من بين العناصر الجد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز عليه، ودفع الإنتاج والإنتاجية.

المطلب الرابع: تصنيف المؤسسة الاقتصادية

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب عدة معايير أهمها: المعيار القانوني، معيار الملكية، معيار الحجم والمعيار الاقتصادي...الخ

وفيما يأتي سنتطرق لأصناف المؤسسة الاقتصادية حسب كل معيار:

1-4-1 تصنيف المؤسسة حسب المعيار القانوني: حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى صنفين هما[1]:

أ- المؤسسة الفردية: وهي المؤسسة التي يمتلكها شخص واحد، وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمالها، وعادة ما يتولى هو إدارة وتسيير شؤونها، وفي الغالب ما تكون هذه المؤسسة من الحجم الصغير.

ب- الشركة: وهي عبارة عن مؤسسة يشترك فيها شخصان أو أكثر، حيث يقدم كل واحد منهما حصة من رأسمال أو قوة عمل، ويحصل في المقابل على نصيبه من الربح أو الخسارة، و يمكن تصنيف الشركة إلى نوعين رئيسين وهما:

* **شركة الأشخاص:** كشركات التضامن، شركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحددة.

* **شركات الأموال:** كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

1-4-2 تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معيار الملكية: وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع[2]:

أ- المؤسسة الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص معين أو مجموعة من الأشخاص، مثل المؤسسات الفردية، شركات الأشخاص وشركات الأموال.

ب- المؤسسة العمومية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، و يمكن أن تكون هذه المؤسسات وطنية أو تابعة للجماعات المحلية.

ج- المؤسسة المختلطة: وهي المؤسسات النى تكون ملكيتها مختلطة بين الدولة والأفراد، سواء كانوا أفراد وطنيين أو أجانب، وتنشأ عادة هذه المؤسسات نتيجة الخوصصة الجزئية للمؤسسات العمومية.

---

[1]- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص26.

[2]- نفس المرجع، ص ص 28،29.

1-4-3 تصنيف المؤسسة حسب معيار الحجم: يعتبر معيار الحجم من أهم المعايير التي تصنف بها المؤسسات الاقتصادية، ويمكن تصنيفها وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما[1]:

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتدخل ضمن هذا التصنيف كل المؤسسات التي تشغل أقل من 500 عامل، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

- **المؤسسة المصغرة:** وهي التي تشغل أقل من 10 عمال.
- **المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تشغل ما بين 10 و200 عامل.
- **المؤسسة المتوسطة:** وهي التي تشغل ما بين 200 و500 عامل.

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها الأكثر انتشارا في كل دول العالم وخاصة المتقدمة منها، حيث تصل نسبتها إلى (99%) من مجموع المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والدول الأوربية والرأسمالية.

ب- المؤسسة الكبيرة: وهي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل، وهي ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد وذلك من خلال النشاط التي تقوم به، والذي قد تعجز الدولة عن أدائه، كالتنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره وتسويقه.

1-4-4 تصنيف المؤسسة حسب المعيار الاقتصادي: ويمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى الأنواع الأتية[2]:

أ- المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات النى تقوم بخدمة الأرض، وإنتاج المنتجات النباتية والحيوانية.

ب- المؤسسات الصناعية: وهي المؤسسات التي تنشط في ميدان استخراج المواد الأولية وتحويلها.

ج- المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تقوم بتوزيع المنتجات وإيصالها إلى الزبائن.

---

[1]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 64-65.

[2]- إسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص16.

د- المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية، كالبنوك ومؤسسات التأمين وغيرها.

هـ- مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقوم بتقديم مختلف أنواع الخدمات كمؤسسات النقل، التعليم، الصحة وغيرها.

.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي

للدراسة

المبحث الأول: عرض ومناقشة النتائج

المطلب الأول: تحديد الاتجاه العام حسب قيم المتوسط المرجح

الجدول رقم (01): تحديد الاتجاه العام حسب قيم المتوسط المرجح

الدرجة	مجال المتوسط الحسابي	الاتجاه العام	الإجابة على الأسئلة حسب سلم ليكارتالخماسي
1	من 01 الى 1.80	مستوى مرتفع جدا	موافقبشدة
2	من 1.81الى2.60	مستوىمرتفع	موافق
3	من 2.61 الى3.40	مستوىمتوسط	محايد
4	من 3.41 الى4.20	مستوىضعيف	غير موافق
5	من 4.21 الى5	مستوى ضعيف جدا	غير موافقبشدة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

يقسم تحديد لاتجاه العام حسب قيم المتوسط المرجح الى خمس درجات:

الدرجة1؛ مجال المتوسط الحسابي من 1 الى 1.81 حيث وجدنا لاتجاه العام مستوى مرتفع جدا وكانت الاجابات حسب سلم ليكارتا لخماسي موفق بشدة.

الدرجة 2؛ من 1.81 الى 2.60 كان لاتجاه العام مستوى مرتفع والاجابات كانت موافقة.

الدرجة 3؛ من 2.61 الى 3.40 كان اتجاه العام مستوى متوسط والاجابات كانت محايدة.

الدرجة 4؛ من 3.41 الا 4.20 كان الاتجاه العام مستوى ضعيف والاجابات كانت غير موافق.

الدرجة 5؛ من 4.21 الى 5 كان لاتجاه العام مستوى ضعيف جدا والاجابات كانت غير موافق بشدة.

الجدول رقم (02): يوضح نتائج اختبار معامل الفا كرونباخ للاستبيان

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
أثر الآليات الداخلية	10 عبارة	0,810
أثر الآليات الخارجية	10عبارات	0,702
معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان	20عبارة	0,831

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

عند أختبارألفاركرونياج لاستبيان وجدنا أن مجموع المعامل الثبات لجميع الفقرات لاستبيان (20فقرة) كان 0.831 يقسم على لمحورين :

المحور 1؛اثرلاليات الداخلية كان عدد العبارات 10 وكان المعامل بنسبة 0.810.

المحور 2؛ اثر الاليات الخارجية كان عدد العبارات 10 وكان المعامل بنسبة 0.702.

الجدول رقم (03): يوضح الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

محاور الدراسة	الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان	
	Pearson correlation	Sig
أثر الآليات الداخلية	0,720**	0,000
أثر الآليات الخارجية	0,843**	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

عند دراسة لاتساق الداخلي ل حاور الدراسة وجدنا:

المحور 1 ؛ لارتباط من الدرجة الكلية لاستبيان بنسبة 0.720.

المحور 2؛ الارتباط من الدرجة الكلية لاستبيان بنسبة 0.843 .

الجدول رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
01	الجنس	الذكور	21	58,3
		الإناث	15	41,7
المجمـــــــــــــــوع			37	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

تتكون عينة الدراسة من 37 فرد منهم 21 ذكر و 15 أنثى حيث يوضح الشكل اعلاه ان نسبة ذكور 58.3% مرتفعة مقارنة بنسبة لإناث 41.7% مما يعني سيطرة العنصر الدكوري على لإدارة .

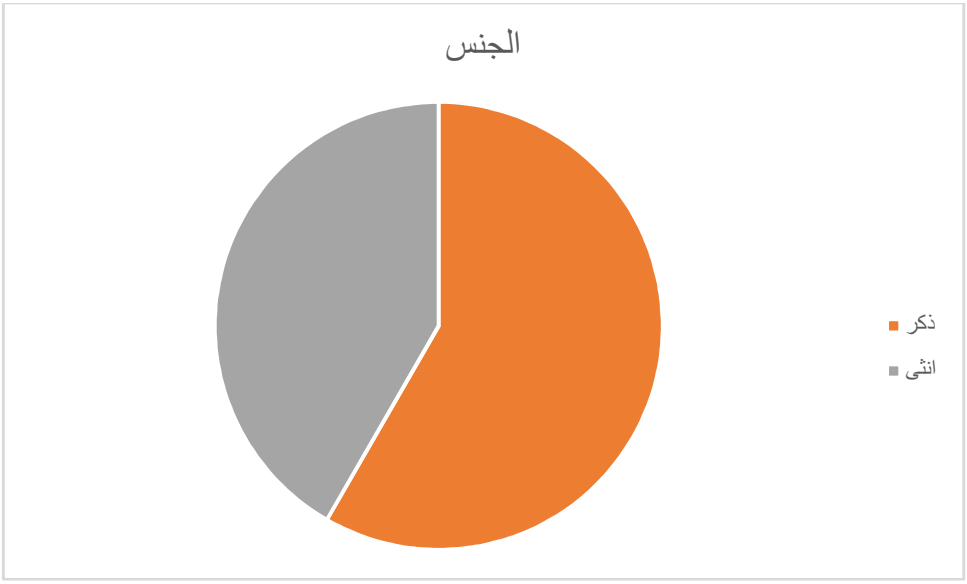

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

المطلب الثاني:توزيع افراد العينة المؤهل العلمي

الجدول رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسبالمؤهل العلمي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
02	المؤهل العلمي	ليسانس	30	83,3
		دراسات عليا	1	2,8
		شهادة مهنية	5	13,9
المجمـــــــــــــــوع			**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية إفراد العينة من حاملي شهادة ليسانس حيث بلغ عددهم 30فرد بنسبة 83.3% ، وبلغ عدد الدراسات العليا 1 فرد بنسبة 2.8% ، وحاملي شهادات المهنية نسبة 13.9%.

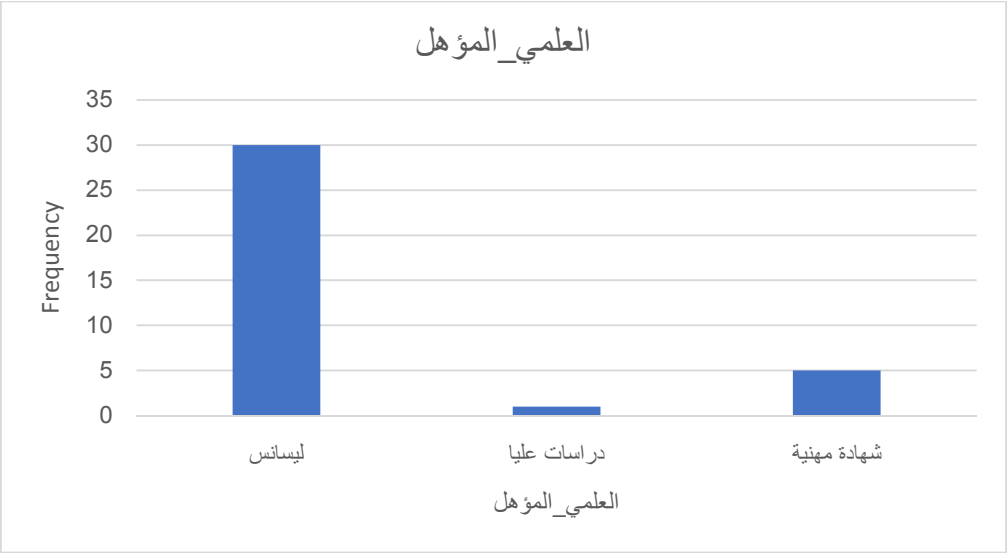

المطلب الثالث:توزيع افراد العينة التخصص العلمي

الجدول رقم (06): توزيع أفراد عينة الدراسة حسبالتخصص العلمي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
03	التخصص العلمي	دراسات محاسبية	18	50,0
		مالية	10	27,8
		اقتصاد	8	22,2
المجمـــــــــــــــوع			**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

نلاحظ من خلال جدول الخاص بتوزيع العينة دراسة حسب متغير التخصص العلمي ان اغلبية افراد العينة من تخصص دراسات محاسبية وعددهم 18 ونسبتهم 50% ، **اما تخصص مالية عددهم 10 ونسبتهم 27.8 %، و 8 افراد من تخصص لاقتصاد بنسبة 22.2 %.**

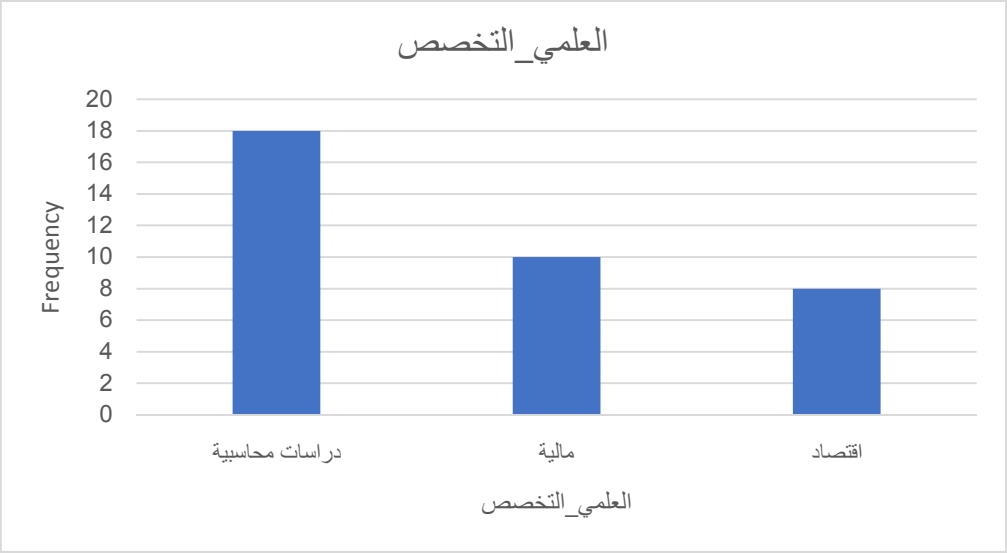

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

المطلب الرابع: توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (07): توزيع أفراد عينة الدراسة حسبالخبرة المهنية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
04	الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	0	0
		من 5 الى 10 سنوات	20	55,6
		اكثر من 10 سنة	16	44,4
المجمـــــــــــــــوع			**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

يتمثل الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة حيث نجد ان اغلبهم لديهم خبرة من 5 الى 10سنوات وعددهم 20 فرد بنسبة 55.6% ' **واصحاب اكثر من 10 سنوات خبرة عددهم 16 بنسبة 44.4%' اما اصحاب اقل من 5 سنوات خبرة فلا يوجد**

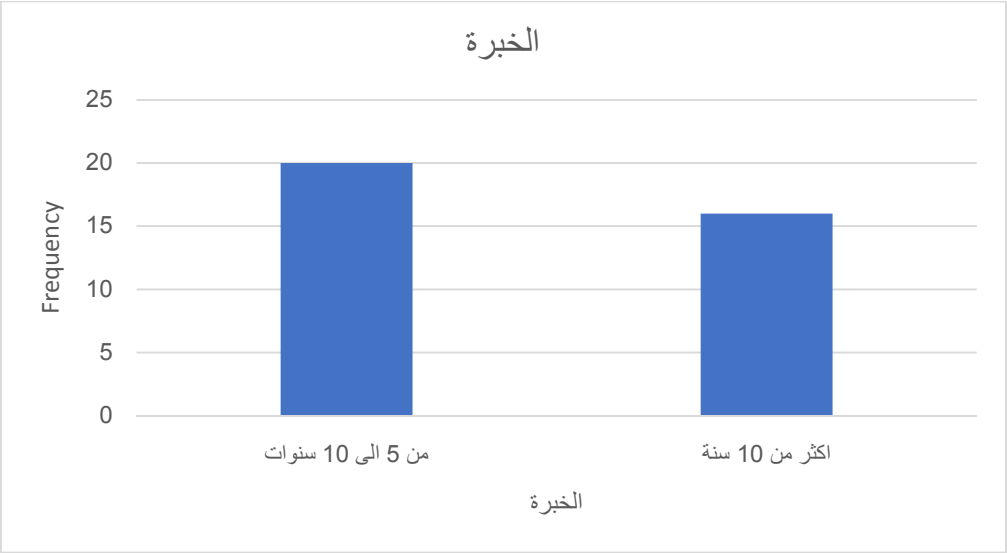

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

المبحث الثاني: اختبارات الدراسة

المطلب الاول: عرض وتحليل وصفي لإجابات أفراد العينة نحو محاور الدراسة

جدول رقم (08): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاهمية	الاتجاه العام للعينة
1		0,478	1,33	مرتفعة جدا	موافقبشدة
2		0,478	1,33	مرتفعة جدا	موافقبشدة
3		0,507	1,50	مرتفعة جدا	موافقبشدة
4		0,609	1,53	مرتفعة جدا	موافقبشدة
5		0,741	1,72	مرتفعة جدا	موافقبشدة
6		0,681	1,78	مرتفعة جدا	موافقبشدة
7		0,632	1,67	مرتفعة جدا	موافقبشدة
8		0,749	1,69	مرتفعة جدا	موافقبشدة
9		0,723	1,86	مرتفعة	موافقبشدة
10		0,586	1,67	مرتفعة جدا	موافقبشدة
آراء واتجاهات أفراد العينة نحو اثر الآليات الداخلية		0,181	1,60	مرتفعة جدا	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

توضح البيانات السابقة ان الاتجاهات اجابة العينة على العبارات المحور لاول كانت الموافقة بشدة وكلها بأهمية مرتفعة جدا حيث كان اجمالي متوسط الحسابي بقيمة 1.60% ولانحراف المعياري قدره 0.181.

جدول رقم (09): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاهمية	الاتجاه العام للعينة
1		0,500	1,42	مرتفعة جدا	موافقبشدة
2		0,500	1,58	مرتفعة جدا	موافقبشدة
3		0,561	1,50	مرتفعة جدا	موافقبشدة
4		0,692	1,58	مرتفعة جدا	موافقبشدة
5		0,668	1,69	مرتفعة جدا	موافقبشدة
6		0,577	1,69	مرتفعة جدا	موافقبشدة
7		0,741	1,72	مرتفعة جدا	موافقبشدة
8		0,722	1,78	مرتفعة جدا	موافقبشدة
9		0,558	1,56	مرتفعة	موافقبشدة

				جدا	
10		0,467	1,31	مرتفعة جدا	موافقبشدة
آراء واتجاهات أفراد العينة نحو اثر الآليات الخارجية		0,233	1,58	مرتفعة جدا	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

توضح البيانات السابقة ان اتجاه العام الاجابات العينة على العبارات المحور الثاني كانت الموافقة بشدة وكلها بأهمية مرتفعة جدا حيث كان اجمالي المتوسط الحسابي بقيمة 1.58% ولانحراف المعياري قدره 0.233.

المطلبالثاني: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Normality Distribution Test)

جدول رقم (10): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة

نوع الاختبار	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk			نوع التوزيع
البيانات	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig	
أثر الآليات الداخلية	0,138	36	0,080	0,943	36	0,065	طبيـــــــعي
أثر الآليات الخارجية	0,112	36	0,200	0,946	36	0,078	طبيـــــــعي

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

من نتائج الجدول وحسب اختبار سيمر نوف وشابيرو نلاحظ:

كانت إحصائية سمير نوف للمحور لأول تقدر ب0.138 بمستوى دلالة 0.080 وفي المحور الثاني كانت لإحصائية تقدر ب0.112 بمستوى دلالة 0.200.

كما كانت احصائية شابيرو للمحور لاول تقدر ب0.943 بمستوى دلالة 0.065 وفي المحور الثاني كانت لاحصائية تقدر ب0.946 بمستوى دلالة 0.078 .

جدول رقم (11): نتائج اختبار tالاجمالي محاور الدراسة مع متغيرة الجنس

الاقسام	اختبار تجانس التباين F	مستوى الدلالة	اختبار tالعينتين مستقلتين	مستوى الدلالة
أثر الآليات الداخلية	0,048	0,828	-,695	0,492
أثر الآليات الخارجية	0,257	0,615	-,214	0,416

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

من الجدول السابق نلاحظ إن قيمة لاختبار التجانس للمحور لأول f:0.048 وهي ليست معنوية عند مستوى الدلالة 0.05 لان القيمة المعنوية اكبر من 0.05 إي إن التباين متساوي وكدالك مع المحور الثاني بقيمة f:0.257 إي إن العينتين من مجتمع واحد .

جدول رقم (12): نتائج اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي

الاقسام	اختبار ANOVA	مستوى الدلالة
أثر الآليات الداخلية	0,924	0,407
أثر الآليات الخارجية	1,595	0,218

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

من نتائج لاختبار كانت القيمة لإحصائية f للمحورين على التوالي كما يلي (0.924,1.595) وكلها بمستوى دلالة على التوالي (0.404,0.218) وهي اكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنها لايوجد فورقات بين متوسطات لإجابات العينة على محور الدراسة تراجع لخاصية المؤهل العلمي.

جدول رقم (13): نتائج اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا التخصص العلمي

الاقسام	اختبار ANOVA	مستوى الدلالة
أثر الآليات الداخلية	0,990	0,382
أثر الآليات الخارجية	1,532	0,231

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

من نتائج لاختبار كانت القيمة لإحصائية f للمحورين على التوالي كما يلي (0.990,1.532) وكلها بمستوى دلالة على التوالي (0.382,0.231) وهي اكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنها لايوجد فورقات بين متوسطات لإجابات العينة على محور الدراسة تراجع لخاصية التخصص العلمي.

جدول رقم (14): نتائج اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة

الاقسام	اختبار ANOVA	مستوى الدلالة
أثر الآليات الداخلية	0,059	0,809
أثر الآليات الخارجية	0,380	0,542

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

من نتائج لاختبار كانت القيمة لإحصائية f للمحورين على التوالي كما يلي (0.059,0.380) وكلها بمستوى دلالة على التوالي (0.809,0542) وهي اكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنها لايوجد فورقات بين متوسطات لإجابات العينة على محور الدراسة تراجع لخاصية الدراسة تبعا للخبرة.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الآثار الداخلية والخارجية الحوكمة في المؤسسات نظرا لأنها نالت اهتمام الكثير من الباحثين لذا أردنا معرفة ما مدى أهمية تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المالية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، من خلال فصلي الدراسة، وانطلقا من الفرضيات الأساسية وباستخدام الأساليب والمناهج المشار إليها سابقا، من خلال فصلي الدراسة وانطلاقا من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة التوصيات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

نتائج الدراسة:

انطلاقامن طريقة المعالجة المعتمدة والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسةالميدانية من جهة أخرى والتي أجريت عن طريق استمارة الاستبيان على موظفيمؤسسة الاقتصادية، توصلنا إلى النتائج التالية:

– توجد علاقة طردية قوية بين آليات حوكمة الشركات الداخلية ودورها في تحسين جودة المعلومة المالية بحيث تعمل المؤسسة على تطبيق آليات الداخلية الحوكمةالشركات بمستوى محدود وذلك من خلال عدم توفر هيكل تنظيمي فعال يضبطمختلف جوانب الحوكمة، وكذا عدم توفر قوانين واضحة تحدد المسؤوليات؛

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور آلية مجلس الإدارة في تحسين جودةالمعلومات المالية من خلال عمل إدارة الشركة على ضرورة توفير مستوى مقبول من الشفافية والإفصاح في القوائم المالية من خلال توفيرها للمعلومة المالية؛

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور آلية لجنة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال قيام لجنة التدقيق في تأكيد البيانات والمعلومات المالية الواردة بالتقارير والقوائم المالية؛

التوصيات:

– الاجتهاد في التطبيق الحقيقي لأسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة،

– العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم تطبيق الحوكمة؛

– العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرينالأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذاالمجال.

– العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين؛

– العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميعأصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، القانون والاقتصاد، الرياض، 2012.
2. محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006.
3. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
4. أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
5. ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
6. عبد الصبور عبد القوى علي المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2012.
7. محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006.
8. هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، على الموقع: http://bakheetgroup.com/pdf/Ebooks/Book_13.pdf
9. سالم بن سالم بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة، الأردن، 2010.
10. محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2007.

11. هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2009.

12. طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.

13. أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

14. دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012.

15. بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012.

16. نصر علي عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

17. دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07، ماي 2012.

18. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007.

19. زرزار العياشي وشرقرق سمير، حوكمة الشركات – المفهوم، الخصائص، الركائز، والأهمية الاقتصادية– الملتقى الوطني الثالث حول: سبلتطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007.
20. محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005.
21. إبراهيم السيد المليحي، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت، 2008.
22. بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06– 07 ماي 2012.
23. عزيزة بن سمينة، طبني مريم، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول–، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03. 04 ديسمبر، 2012.
24. شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
25. بن يخلف آمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.
26. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1988.
27. إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، بدون دار نشر،ط2، بدون سنة نشر.
28. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
29. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993.

30. إبراهيم بختي، دور الانترنت وتطبيقاته في المؤسسة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2002.

31. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1993.

32. The Institute Of InternalAuditors،«TheLessonsthat Lie Beneath» ،Tone at the Top ،USA: February 2002.

33. Alamgir ،M،«CorporateGovernance: A Risk Perspective» ،paperpresented to: CorporateGovernance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development ،aConferenceorganized by the Egyptian Banking Institute ،May 7 – 8 ،2007 ،Cairo.

الملاحق

الملحق رقم 01: بعض مخرجات الـspss.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	36	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	36	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha[a]	N of Items
,810	10

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	36	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	36	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,702	10

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	36	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	36	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,831	20

Correlations

Correlations

		A	B	Total
A	Pearson Correlation	1	,233	,720**
	Sig. (2-tailed)		,171	<.001

	N	36	36	36
B	Pearson Correlation	,233	1	,843**
	Sig. (2-tailed)	,171		<.001
	N	36	36	36
Total	Pearson Correlation	,720**	,843**	1
	Sig. (2-tailed)	<.001	<.001	
	N	36	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Frequencies

Statistics

		الجنس
N	Valid	36
	Missing	0

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	21	58,3	58,3	58,3
	انثى	15	41,7	41,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

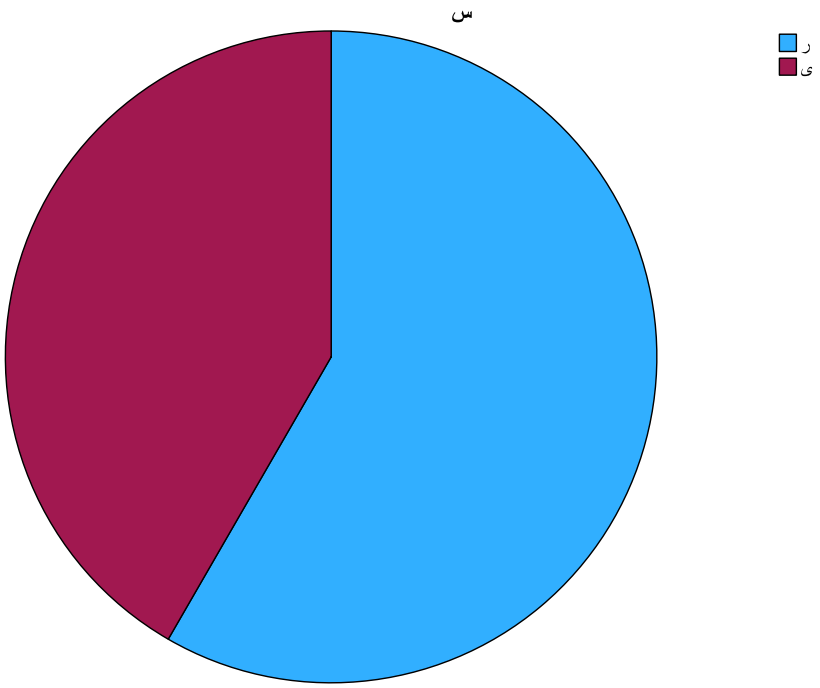

Frequencies

Statistics

		المؤهل_العلمي	التخصص_العلمي	الخبرة
N	Valid	36	36	36
	Missing	0	0	0

Frequency Table

المؤهل_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	30	83,3	83,3	83,3
	دراساتعليا	1	2,8	2,8	86,1
	شهادةمهنية	5	13,9	13,9	100,0

	Total	36	100,0	100,0	

التخصص_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دراساتمحاسبية	18	50,0	50,0	50,0
	مالية	10	27,8	27,8	77,8
	اقتصاد	8	22,2	22,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 5 الى 10 سنوات	20	55,6	55,6	55,6
	اكثرمن 10 سنة	16	44,4	44,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Bar Chart

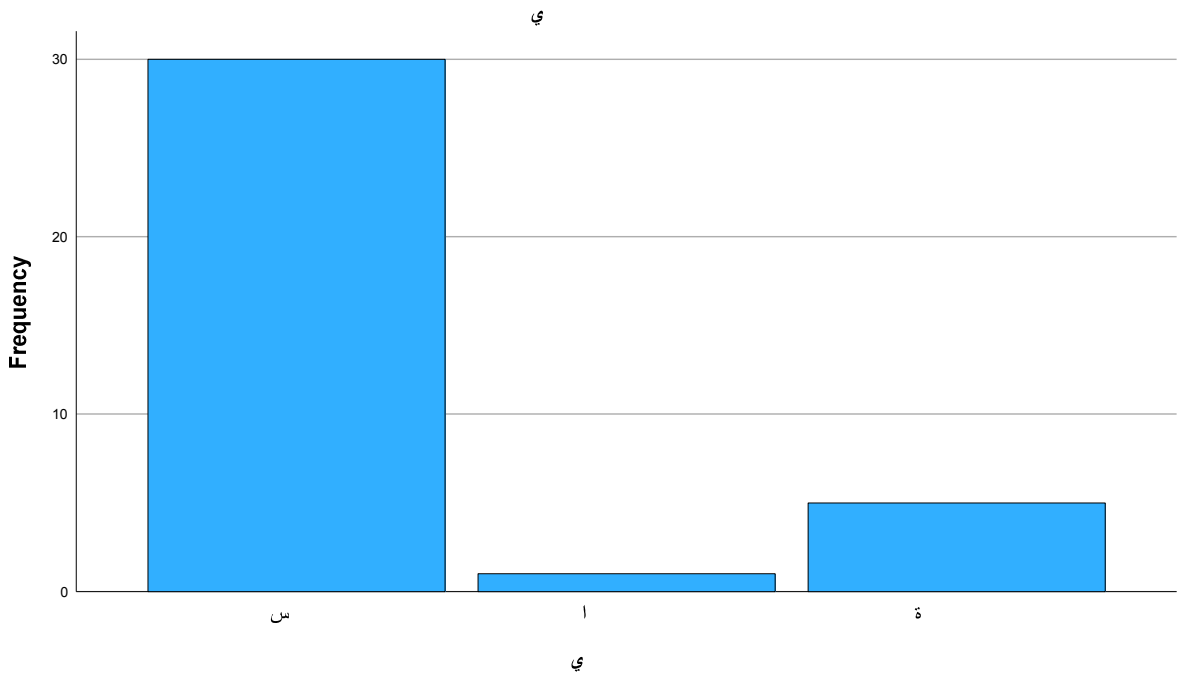

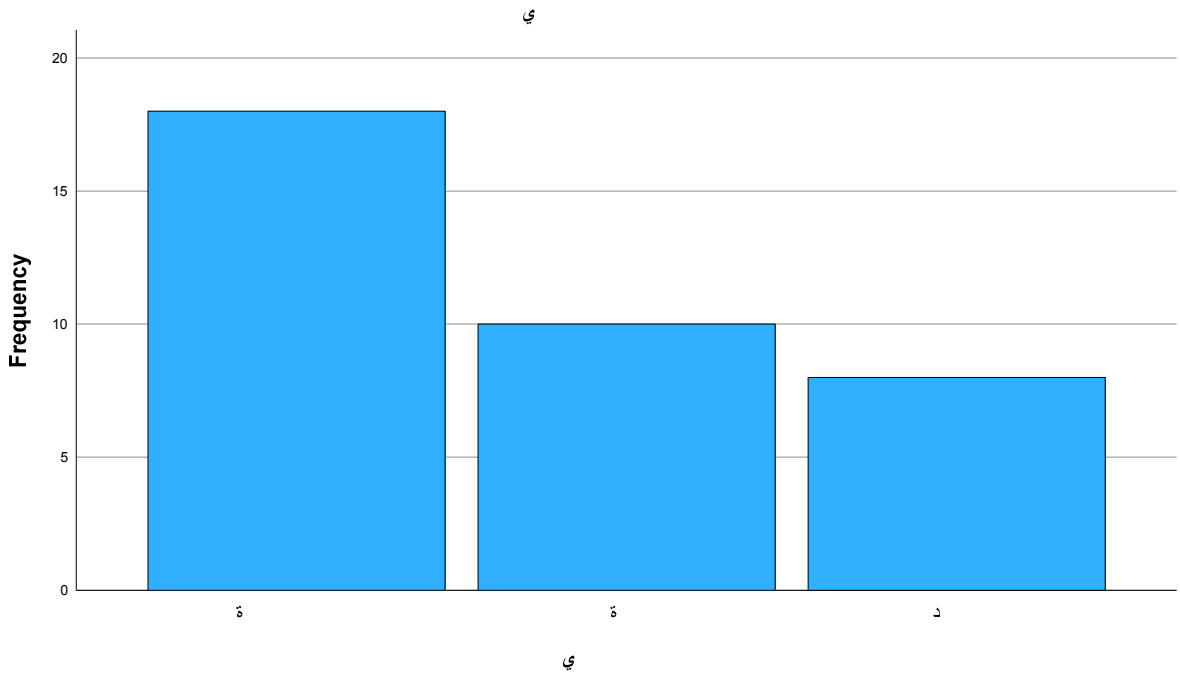

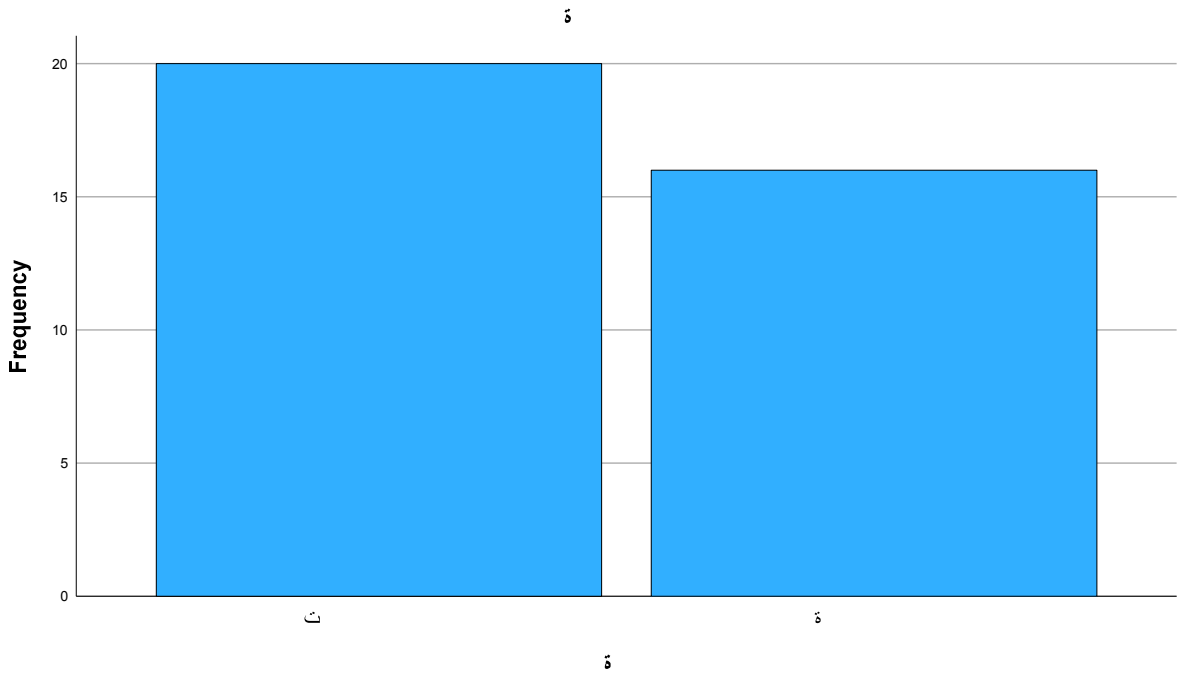

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
A1	36	1,33	,478
A2	36	1,33	,478
A3	36	1,50	,507
A4	36	1,53	,609
A5	36	1,72	,741
A6	36	1,78	,681
A7	36	1,67	,632
A8	36	1,69	,749
A9	36	1,86	,723
A10	36	1,67	,586
A	36	1,6083	,18107
Valid N (listwise)	36		

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
B1	36	1,42	,500
B2	36	1,58	,500
B3	36	1,50	,561
B4	36	1,58	,692
B5	36	1,69	,668
B6	36	1,69	,577
B7	36	1,72	,741
B8	36	1,78	,722
B9	36	1,56	,558
B10	36	1,31	,467
B	36	1,5833	,23361
Valid N (listwise)	36		

Explore

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
A	36	100,0%	0	0,0%	36	100,0%
B	36	100,0%	0	0,0%	36	100,0%

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
A	,138	36	,080	,943	36	,065
B	,112	36	,200*	,946	36	,078

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

A

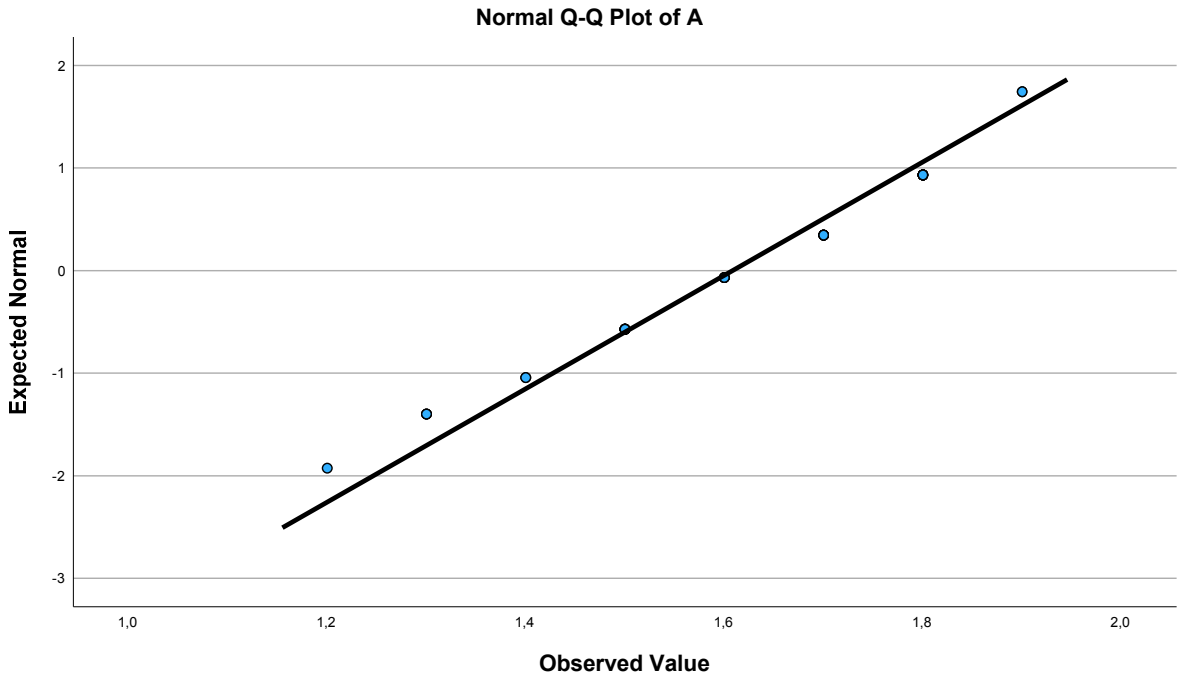
Normal Q-Q Plot of A
Expected Normal
2
1
0
-1
-2
-3
1,0
1,2
1,4
1,6
1,8
2,0
Observed Value

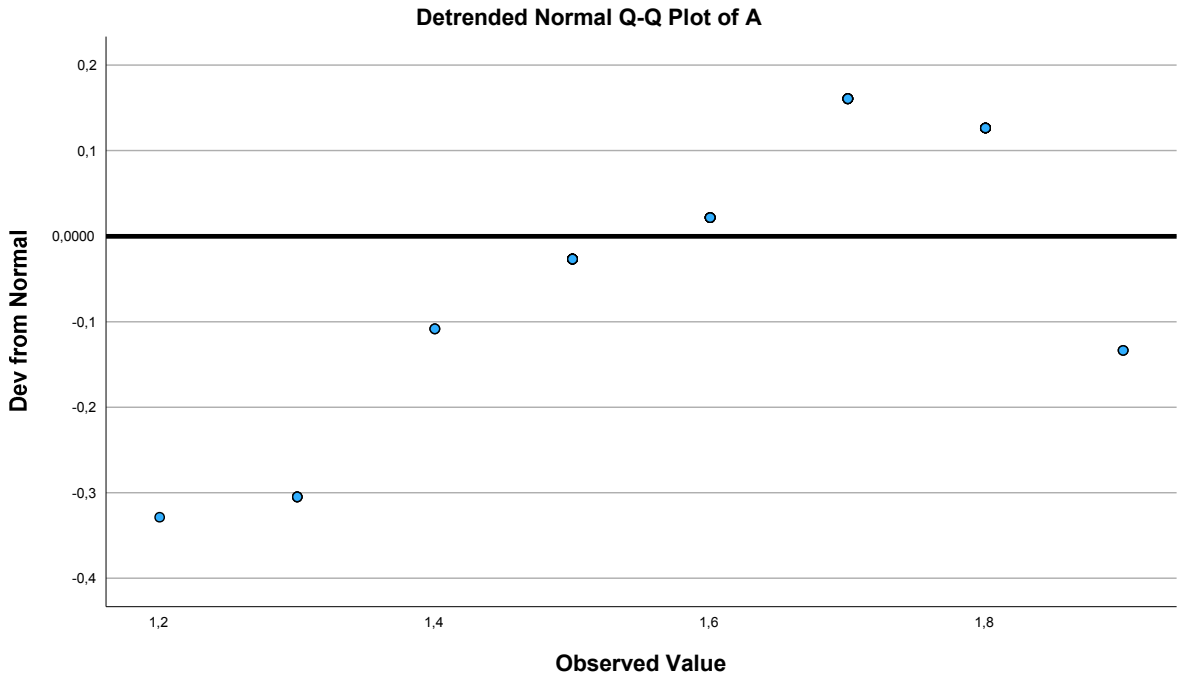
Detrended Normal Q-Q Plot of A
Dev from Normal
0,2
0,1
0,0000
-0,1
-0,2
-0,3
-0,4
1,2
1,4
1,6
1,8
Observed Value

B

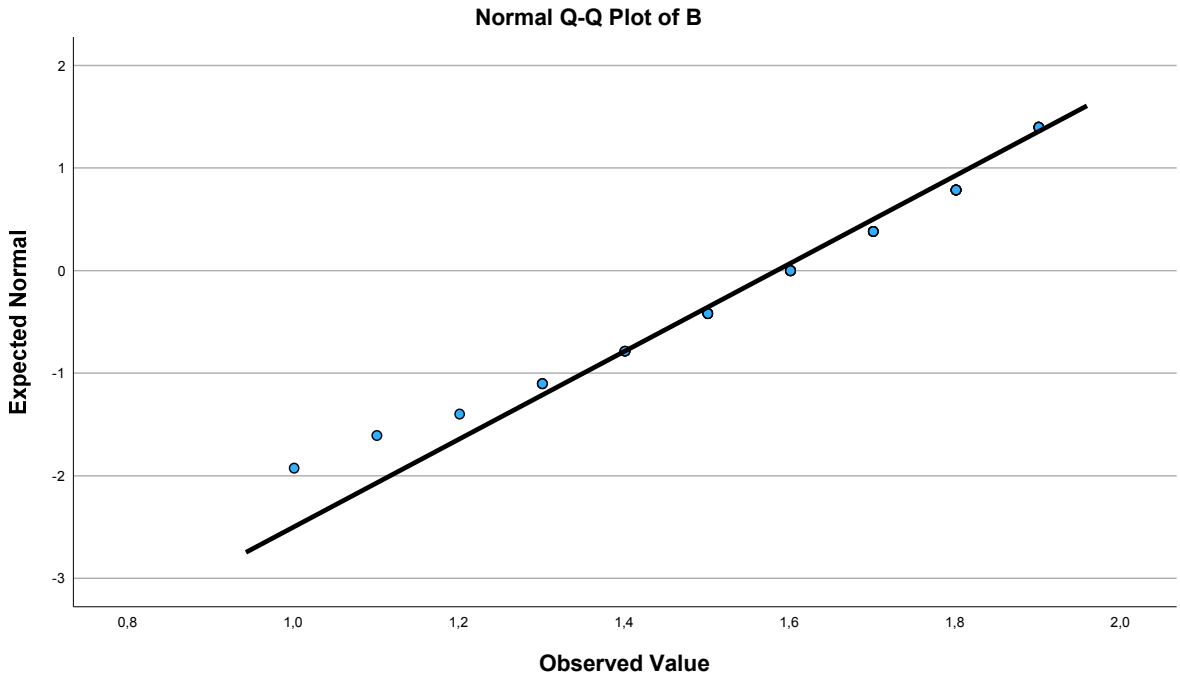
Normal Q-Q Plot of B
Expected Normal
2
1
0
-1
-2
-3
0,8
1,0
1,2
1,4
1,6
1,8
2,0
Observed Value

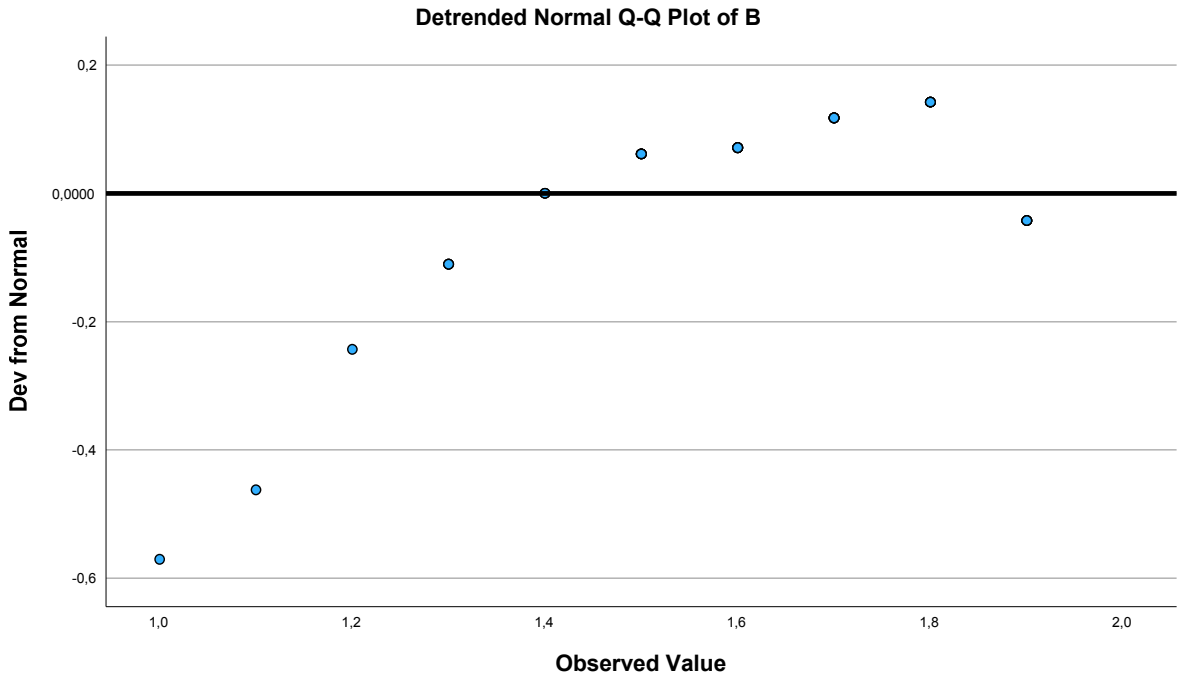
Detrended Normal Q-Q Plot of B
Dev from Normal
0,2
0,0000
-0,2
-0,4
-0,6
1,0
1,2
1,4
1,6
1,8
2,0
Observed Value

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
A	36	1,6083	,18107	,03018

One-Sample Test

	Test Value = 0					
			Significance			95% Confidence Interval of the Difference
	t	df	One-Sided p	Two-Sided p	Mean Difference	Lower
A	53,295	35	<.001	<.001	1,60833	1,5471

One-Sample Test

	Test Value = 0	
	95% Confidence Interval of the Difference	
	Upper	
A	1,6696	

One-Sample Effect Sizes

			Point Estimate	95% Confidence Interval	
		Standardizer[a]		Lower	Upper
A	Cohen's d	,18107	8,882	6,782	10,976
	Hedges' correction	,18507	8,691	6,636	10,738

a. The denominator used in estimating the effect sizes.
Cohen's d uses the sample standard deviation.
Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

T-Test

Group Statistics

	الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
A	ذكر	21	1,5905	,17862	,03898
	انثى	15	1,6333	,18772	,04847
B	ذكر	21	1,5762	,23001	,05019
	انثى	15	1,5933	,24631	,06360

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
A	Equal variances assumed	,048	,828	-,695	34
	Equal variances not assumed			-,689	29,366
B	Equal variances assumed	,257	,615	-,214	34
	Equal variances not assumed			-,212	28,997

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means			
		Significance		Mean	Std. Error
		One-Sided p	Two-Sided p	Difference	Difference
A	Equal variances assumed	,246	,492	-,04286	,06167
	Equal variances not assumed	,248	,496	-,04286	,06220
B	Equal variances assumed	,416	,832	-,01714	,08007
	Equal variances not assumed	,417	,834	-,01714	,08102

Independent Samples Test

t-test for Equality of Means

		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
A	Equal variances assumed	-,16818	,08247
	Equal variances not assumed	-,17000	,08428
B	Equal variances assumed	-,17987	,14558
	Equal variances not assumed	-,18284	,14856

Independent Samples Effect Sizes

		Standardizer[a]	Point Estimate	95% Confidence Interval	
				Lower	Upper
A	Cohen's d	,18242	-,235	-,898	,432
	Hedges' correction	,18657	-,230	-,878	,422
	Glass's delta	,18772	-,228	-,892	,444
B	Cohen's d	,23686	-,072	-,735	,591
	Hedges' correction	,24225	-,071	-,718	,578
	Glass's delta	,24631	-,070	-,731	,595

a. The denominator used in estimating the effect sizes.
Cohen's d uses the pooled standard deviation.
Hedges' correction uses the pooled standard deviation, plus a correction factor.
Glass's delta uses the sample standard deviation of the control (i.e., the second) group.

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
A	Between Groups	,061	2	,030	,924	,407

	Within Groups	1,087	33	,033		
	Total	1,147	35			
B	Between Groups	,168	2	,084	1,595	,218
	Within Groups	1,742	33	,053		
	Total	1,910	35			

ANOVA Effect Sizes[a,b]

		Point Estimate	95% Confidence Interval	
			Lower	Upper
A	Eta-squared	,053	,000	,210
	Epsilon-squared	-,004	-,061	,162
	Omega-squared Fixed-effect	-,004	-,059	,158
	Omega-squared Random-effect	-,002	-,029	,086
B	Eta-squared	,088	,000	,263
	Epsilon-squared	,033	-,061	,218
	Omega-squared Fixed-effect	,032	-,059	,213
	Omega-squared Random-effect	,016	-,029	,119

a. Eta-squared and Epsilon-squared are estimated based on the fixed-effect model.

b. Negative but less biased estimates are retained, not rounded to zero.

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
A	Between Groups	,065	2	,032	,990	,382
	Within Groups	1,083	33	,033		

	Total	1,148	35			
B	Between Groups	,162	2	,081	1,532	,231
	Within Groups	1,748	33	,053		
	Total	1,910	35			

ANOVA Effect Sizes[a,b]

		Point Estimate	95% Confidence Interval	
			Lower	Upper
A	Eta-squared	,057	,000	,216
	Epsilon-squared	-,001	-,061	,168
	Omega-squared Fixed-effect	-,001	-,059	,164
	Omega-squared Random-effect	,000	-,029	,089
B	Eta-squared	,085	,000	,258
	Epsilon-squared	,029	-,061	,214
	Omega-squared Fixed-effect	,029	-,059	,209
	Omega-squared Random-effect	,015	-,029	,117

a. Eta-squared and Epsilon-squared are estimated based on the fixed-effect model.

b. Negative but less biased estimates are retained, not rounded to zero.

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
A	Between Groups	,002	1	,002	,059	,809
	Within Groups	1,146	34	,034		
	Total	1,148	35			

B	Between Groups	,021	1	,021	,380	,542
	Within Groups	1,889	34	,056		
	Total	1,910	35			

ANOVA Effect Sizes[a,b]

		Point Estimate	95% Confidence Interval	
			Lower	Upper
A	Eta-squared	,002	,000	,103
	Epsilon-squared	-,028	-,029	,077
	Omega-squared Fixed-effect	-,027	-,029	,075
	Omega-squared Random-effect	-,027	-,029	,075
B	Eta-squared	,011	,000	,154
	Epsilon-squared	-,018	-,029	,130
	Omega-squared Fixed-effect	-,018	-,029	,126
	Omega-squared Random-effect	-,018	-,029	,126

a. Eta-squared and Epsilon-squared are estimated based on the fixed-effect model.

b. Negative but less biased estimates are retained, not rounded to zero.